حالة المعابر في قطاع غزة
2020/9/1 - 2020/9/30

واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال شهر سبتمبر تشديد حصارها غير الإنساني وغير القانوني المفروض على قطاع غزة منذ 14 عاماً، وذلك بالتزامن مع تفشي فيروس كورونا داخل قطاع غزة، وتسجيل مئات الإصابات بالفيروس وعدد من الوفيات خارج مراكز الحجر الصحي.

وقد ترتب على تشديد الحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة تدهور كارثي في الأوضاع الانسانية، وجهاز صحي متهالك، وبنية اقتصادية ضعيفة، ما انعكس سلباً على قدرة السلطات في قطاع غزة على مواجهة انتشار فيروس كورونا. كما انعكس تأثير الحصار سلباً على تقديم الخدمات الأساسية لنحو 2 مليون فلسطيني يعيشون أوضاعاً معيشية متردية في قطاع غزة، الذي يصنف على أنه المنطقة الأكثر اكتظاظاً في العالم.

كما تدهورت الأوضاع في المرافق الصحية، لا سيما أنها كانت تعاني قبل تفشي فيروس كورونا داخل القطاع من نقص في شرائح الفحص اللازمة لاكتشاف فيروس كورونا، كما كانت تحتاج بشكل عاجل لتجهيز مزيد من غرف العناية المركزة، وأجهزة التنفس والأجهزة الخاصة بتشخيص المصابين بفيروس كورونا، وأطقم الوقاية المخصصة لحماية الطواقم الطبية والنظارات الواقية، والأدوية والمستهلكات الطبية لمواجهة فيروس كورونا. كما تعاني المستشفيات والمراكز الطبية حالياً نقصاً خطيراً بلغ 45 % من قائمة الأدوية الأساسية، و31% من المستهلكات الطبية، و65% من لوازم المختبرات وبنوك الدم[1].

كما تكبد اقتصاد القطاع خسائر طائلة جراء استمرار الحصار الإسرائيلي، حيث تعاني المنشآت الصناعية والتجارية منذ 14 عاماً من القيود المشددة التي تفرضها سلطات الاحتلال على توريد السلع التي تصنفها على أنها "مواد مزدوجة الاستخدام"[2]. وتعتبر المواد المدرجة على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام أساسية لحياة السكان، ويساهم فرض القيود على توريدها في تدهور أوضاع البنية التحتية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، والصحية، والتعليمية.

إن استمرار الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة ينذر بكارثة حقيقية، ومن شأنه تعميق الأزمات الإنسانية والمعيشية، لا سيما رفع نسبة البطالة وانتشار الفقر وانعدام الأمن الغذائي. ويعاني سكان القطاع ارتفاعاً خطيراً في معدلات البطالة، حيث بلغت 46%، بواقع 211.300 عامل عاطلين عن العمل، وترتفع في أوساط الشباب لتصل إلى 63%. ويعاني أكثر من نصف سكان القطاع من الفقر، حيث تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن نسبة انتشار الفقر بين سكان القطاع تبلغ 53%، ويصنف أكثر من 62.2% من سكان القطاع غير آمنين غذائياً وفق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

القيود على حركة الأفراد

- استمرت خلال شهر سبتمبر القيود على حركة وتنقل سكان القطاع عبر معبر بيت حانون "ايرز"، وقد ازدادت القيود حدة منذ أوائل شهر مارس الماضي بسبب الإجراءات التي فرضتها السلطات الإسرائيلية المحتلة والسلطة الفلسطينية للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد Covid 19. فقد مُنعت كافة الفئات التي كان يسمح بمرورها في نطاق ضيق جداً من المرور عبر معبر بيت حانون "أيرز"، وهي: المرضى من ذوي الحالات الخطيرة ومرافقوهم؛ المواطنون الفلسطينيون حملة الجنسية الإسرائيلية؛ الصحفيون الأجانب؛ العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية؛ التجار ورجال الأعمال؛ أهالي المعتقلين في السجون الاسرائيلية، وبعض المسافرين عبر معبر الكرامة. وفي المقابل سُمح بمرور عدد من الحالات الإنسانية المحددة بشكل ضيق جداً، ومعظم من سُمح لهم بالمرور هم من المرضى، الذين يعانون من أمراض خطيرة ومستعصية، ولا يوجد لهم علاج في قطاع غزة.

[1] - للاطلاع على المزيد حول تدهور القطاع الصحي والمنشآت الطبية، أُنظر بيان "المركز يحذر من انهيار القطاع الصحي وتوقف تقديم الخدمات الطبية في قطاع غزة"، الصادر بتاريخ 2020/8/25، على الرابط الالكتروني:
https://www.pchrgaza.org/ar/?p=19516

[2] - تدعي السلطات الإسرائيلية المحتلة أن هذه المواد رغم استخدامها لأغراض مدنية، يمكن أن تستخدم في تطوير القدرات القتالية للمقاومة الفلسطينية.

- **المرضى:** قلصت وزارة الصحة الفلسطينية تحويل المرضى للعلاج في الخارج إلى أقصى حد ممكن، وحولت فقط الحالات المرضية بالغة الخطورة، والتي لا يتوفر علاجها نهائياً في قطاع غزة. ووفقاً لمصادر الهيئة العامة للشئون المدنية فقد تمكن 193 مريضاً، يرافقهم 154 من ذويهم من السفر للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة. وبسبب وقف مكتب التنسيق والارتباط التابع لوزارة الصحة الفلسطينية إجراءات التنسيق الخاصة بسفر مرضى القطاع المحولين لتلقي العلاج في مشافي الضفة الغربية والمشافي الإسرائيلية، لم يتسنى لباحث المركز الحصول على عدد المرضى الذين منعتهم سلطات الاحتلال الإسرائيلية من السفر للعلاج في الخارج، ورفضت منحهم تصريح مرور عبر معبر بيت حانون "ايرز" للوصول إلى المستشفيات المحولين لها تلقي العلاج فيها.

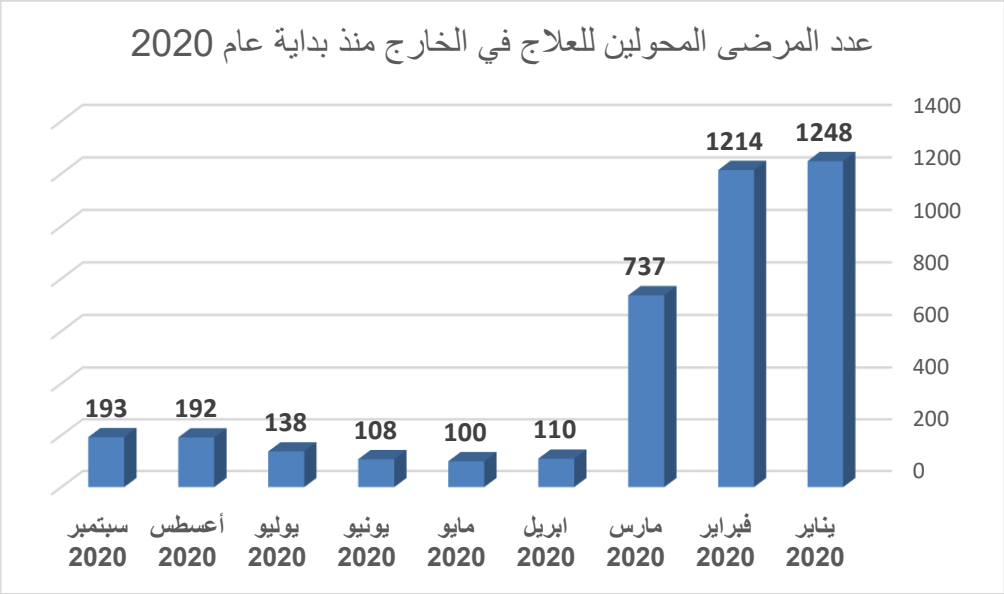

- استمر خلال الفترة التي يغطيها التقرير وقف إجراءات التنسيق بين هيئة الشؤون المدنية الفلسطينية والسلطات الإسرائيلية المحتلة، وشمل ذلك مكتب التنسيق والارتباط التابع لوزارة الصحة الفلسطينية، حيث تم وقف إجراءات التنسيق الخاصة بسفر مرضى القطاع المحولين لتلقي العلاج في مشافي الضفة الغربية والمشافي الإسرائيلية. وقد جاء ذلك في أعقاب القرار الذي أعلنه الرئيس الفلسطيني محمود عباس بتاريخ 2020/5/20، ".. منظمة التحرير ودولة فلسطين أصبحت في حل من جميع الاتفاقات والتفاهمات مع الحكومتين الأمريكية والإسرائيلية ومن جميع التفاهمات المترتبة عليها". وقد نجم عن ذلك حرمان آلاف المرضى الذين يعانون أمراضاً خطيرة ولا تحتمل أوضاعهم الصحية أي تأخير في السفر للعلاج في الخارج أو استكمال البروتوكولات العلاجية التي كانوا قد بدأوها في فترات سابقة، ومن بين هؤلاء نحو 8000 من مرضى السرطان بغزة يعانون بشدة بسبب عدم توفر عدم قدرتهم على السفر للعلاج في الخارج، وعدم توفر البديل العلاجي المكتمل والملائم في مشافي القطاع، وتتطلب أوضاعهم الصحية الحصول على الجرعات الكيماوية والبروتوكولات العلاجية بشكل دوري.

- وقد لجأ عدد محدود من المرضى المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية خلال شهري يوليو وأغسطس إلى التنسيق معها بشكل مباشر للتواصل مع سلطات الاحتلال وتسهيل عملية خروجهم من قطاع غزة عبر معبر بيت حانون "ايرز"، فيما يتم التنسيق للوصول إلى المستشفيات التابعة لوزارة الصحة الفلسطينية في الضفة الغربية عن طريق مؤسسات حقوق انسان إسرائيلية، وفي حالات محدودة (إنقاذ حياة) يقوم الصليب الأحمر بعملية التنسيق، وذلك بطلب من وزارة الصحة في غزة.

- بتاريخ 2020/9/7، أعلن المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط نيكولاي ميلادينوف عن التوصل إلى اتفاق مؤقت لدعم مرضى قطاع غزة، للحصول على العلاج في الخارج. ووفقاً لهذا الاتفاق يقوم مكتب منظمة الصحة العالمية في غزة بمهمة ارسال المستندات الخاصة بالمريض المحول للعلاج في الخارج بعد اكتمالها من قبل وزارة الصحة الفلسطينية إلى الجانب الإسرائيلي، ويتلقى منه الرد بعد فحص الطلب. وقد بدأ تنفيذ هذا الاتفاق بتاريخ 2020/9/6، وقد تمكن نحو 90 مريضاً من السفر بموجب الآلية الجديدة.

- وتتحمل سلطات الاحتلال المسؤولية الكاملة عن حياة المرضى، الذين يواجهون خطر الموت بسبب حرمانهم من الوصول إلى خدمات طبية أساسية غير متوفرة في القطاع، وفي أمس الحاجة للعلاج بالخارج.

- استمرت السلطات الإسرائيلية في فرض القيود على الاحتياجات التي يسمح للمسافر، عبر معبر بيت حانون "ايرز"، باصطحابها معه أثناء اجتياز المعبر، ومن ضمن هذه القيود منع حيازة الأجهزة الالكترونية والكهربائية ومواد التجميل والمواد الغذائية، كما يمنع المسافرين من وضع احتياجاتهم في حقائب ذات عجلات.

- ووفقاً لمصادر الهيئة العامة للشئون المدنية، فقد سمحت السلطات الاسرائيلية خلال شهر سبتمبر لـــ 384 شخصاً بمغادرة قطاع غزة، من بينهم 9 حاجات شخصية، 193 مريضاً، 154 شخصاً من مرافقي مرضى، شخصين من العاملين في المنظمات الدولية، 10 دبلوماسيين، 15 من المواطنين العرب 1948. وقد عاد إلى قطاع غزة 372 شخصاً، من بينهم 168 مريضاً، 143 أشخاص من مرافقي مرضى، 11 شخصاً حاجات شخصية، 19 شخصاً من العاملين في المنظمات الدولية، 12 من المواطنين العرب 1948، 2 من المعتقلين الذين أطلق سراحهم.

- **زيارات المعتقلين:** لم تسمح سلطات الاحتلال خلال شهر سبتمبر لذوي المعتقلين، بزيارة أبنائهم في السجون الإسرائيلية. وينتهك ذلك حق المعتقلين في تلقي التواصل مع ذويهم من خلال الزيارات العائلية، وهو حق مكفول بموجب قواعد القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة.

القيود على حركة البضائع والسلع

- رغم استمرار فرض القيود المشددة على توريد السلع إلى قطاع غزة، سمحت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال الفترة التي يغطيها التقرير بتوريد 8.450 شاحنة، منها 399 شاحنة محروقات، و244 شاحنة مساعدات، و7.807 شاحنة بضائع للقطاع الخاص. وقد أغلق المعبر خلال شهر سبتمبر لمدة 9 أيام، أي ما يعادل (29%) من أيام الفترة التي يغطيها التقرير. كما تم توريد 771 شاحنة من من معبر رفح، تحتوي 423 شاحنة منها على محروقات، 348 شاحنة بضائع للقطاع الخاص.
- كما تم توريد 803 شاحنات من من معبر صلاح الدين "رفح"، تحتوي 318 شاحنة منها على محروقات، 485 شاحنة بضائع للقطاع الخاص.

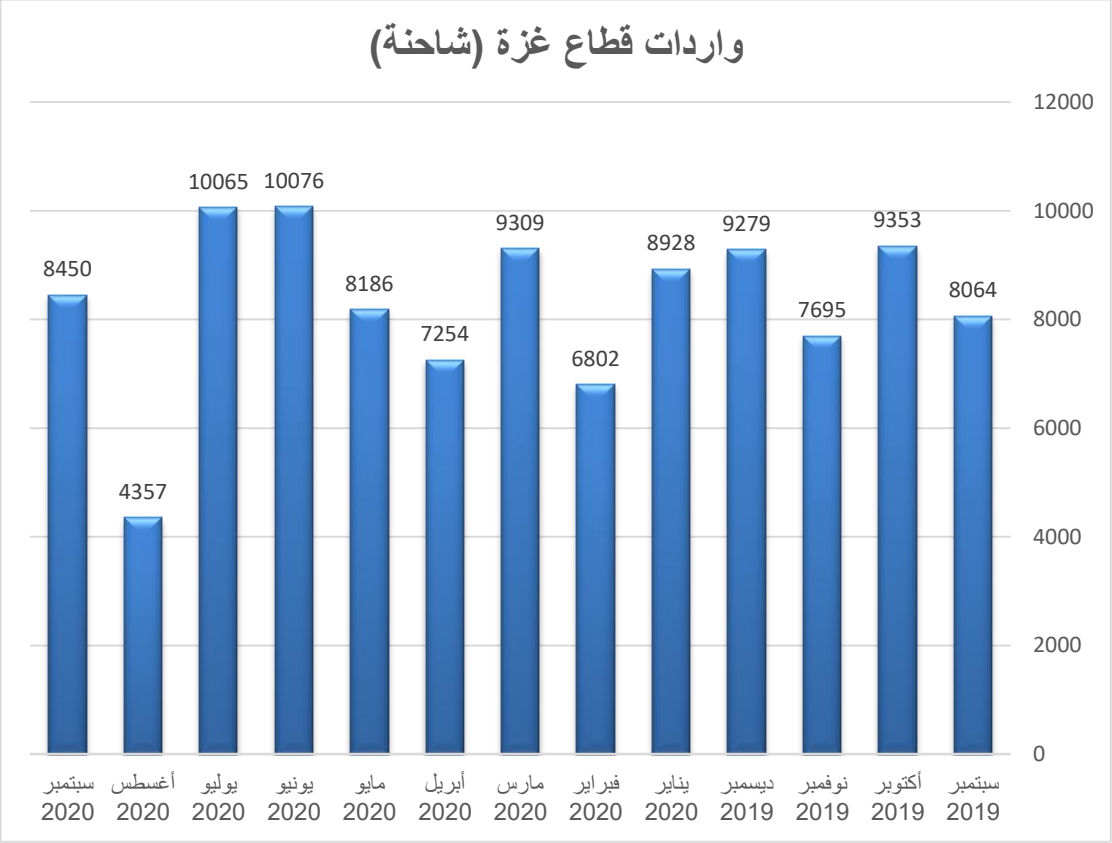

- **استمرار حظر صادرات قطاع غزة**: ما زالت سلطات الاحتلال تفرض حظراً على تصدير منتجات قطاع غزة، وفي استثناء محدود تسمح بتصدير كميات محدودة جداً من بعض السلع، معظمها يتم تصديرها إلى الضفة الغربية، والكميات القليلة الأُخرى إلى اسرائيل وبعض دول العالم. وقد سمحت السلطات المحتلة خلال شهر سبتمبر بتصدير 103 شاحنات، منها 39 شاحنة إلى الضفة الغربية، و64 شاحنة إلى إسرائيل. وتحتوي الشاحنات المصدرة على منتجات زراعية، سمك، أثاث، جلود مواشي، خردة المنيوم، وملابس، وأثاث. وتعادل صادرات شهر سبتمبر 2.2% من حجم الصادرات الشهرية قبل فرض الحصار في يونيو 2007، والتي كانت تبلغ نحو 4500 شاحنة شهرياً.

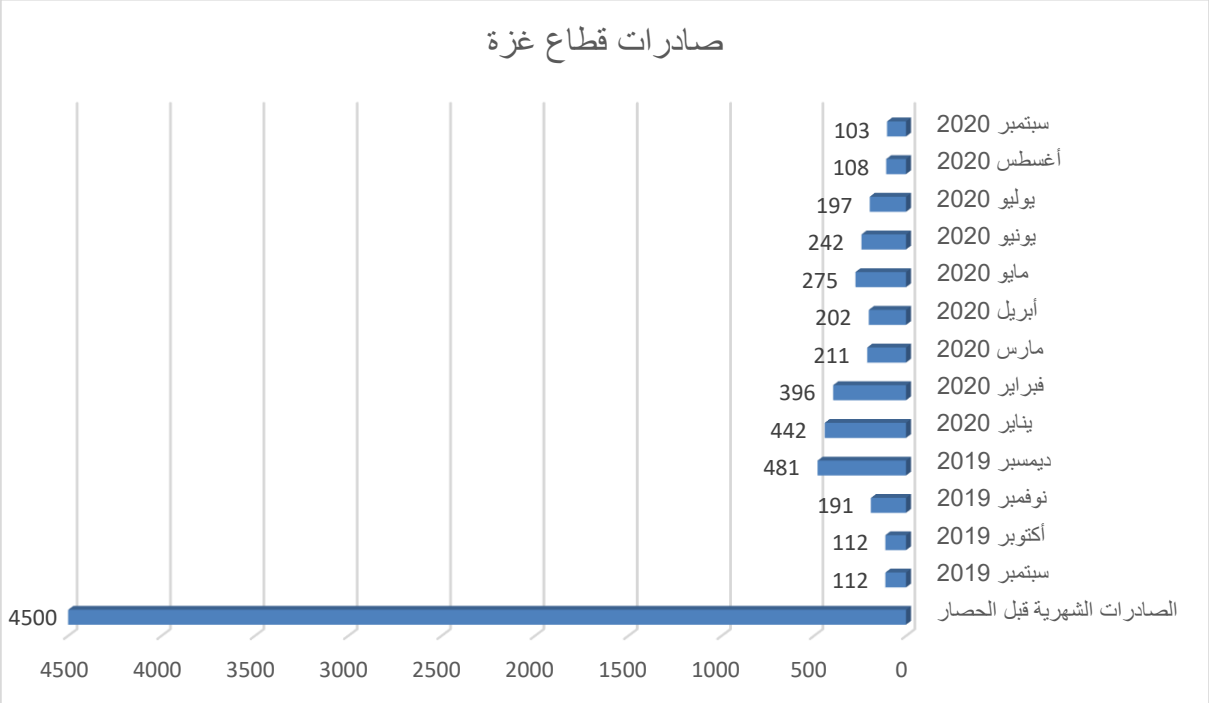

- ما زالت سلطات الاحتلال تفرض قيوداً مشددة على توريد السلع التي تصنفها على أنها "مواد مزدوجة الاستخدام"، وتضع السلطات الاسرائيلية رسمياً على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام 62 صنفاً، تحتوي مئات السلع والمواد الأساسية. وتعتبر المواد المدرجة على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام أساسية لحياة السكان، ويساهم فرض القيود على توريدها في تدهور أوضاع البنية التحتية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، والصحية، والتعليمية. ومن هذه المواد: معدات الاتصال، المضخات، مولدات الكهرباء الكبيرة، القضبان الحديدية، أنابيب الحديد بجميع أقطارها، أجهزة لحام المعادن، قضبان الصهر المستخدمة في اللحام، أنواع متعددة من الأخشاب، أجهزة UPS التي تحمي الأجهزة الكهربائية من الضرر عند انقطاع في التيار الكهربائي بشكل مفاجئ، أجهزة التصوير بالأشعة السينية، الرافعات والمعدات الثقيلة، والمصاعد الكهربائية، وأنواع من البطاريات، والعديد من أصناف الأسمدة.

- تتسم عملية تقديم الطلبات الخاصة بسكان قطاع غزة للحصول على السلع التي تصنفها سلطات الاحتلال على أنها "مواد مزدوجة الاستخدام" بالتعقيد والغموض. فعلى الشخص من سكان غزة أن يقدم طلباً إلى لجنة تنسيق دخول البضائع الفلسطينية التي تقوم بدورها بتمرير الطلب إلى مديرية التنسيق والارتباط الإسرائيلية في معبر إيريز، ويتم تصنيفها وإرسالها إلى الضابط الإسرائيلي المناسب للرقابة على السلعة. وعلى التاجر الفلسطيني إتمام الصفقة التجارية مع البائع أو الوسيط الإسرائيلي، وعليه تسديد ثمنها من أجل تقديم الطلب. وفي حال كان الرد إيجابياً يُسمَح حينها بتنسيق تفاصيل دخول البضاعة عبر معبر كرم أبو سالم، وقد أكد عدد من التجار والمقاولين للمركز الفلسطيني لحقوق الانسان تعقيد هذه العملية، حيث تعمد سلطات الاحتلال إلى تأخير الردود على الطلبات لأشهر، وفي حالات كثيرة تقوم سلطات الاحتلال المتمركزة في معبر كرم أبو سالم بإرجاع البضائع التي تمت الموافقة على دخولها. ويتسبب ذلك في خسائر فادحة للتجار الذين يتكلفون بتسديد مبالغ كبيرة لأرضية الميناء والمخازن، وللمقاولين المتعهدين على تسليم مشروعاتهم في مواعيد محددة.

- **الحركة على معبر رفح البري:**

اتخذت السلطات في غزة وبالاتفاق مع السلطات المصرية قراراً باغلاق فتح معبر رفح الحدودي، وذلك ضمن حالة الطوارئ المعلنة في قطاع غزة للحد من انتشار فيروس كورونا. وقد عمل المعبر استثنائياً، لسفر وعودة الحالات الإنسانية لمدة 3 أيام فقط، تمكن خلالها 2.659 مسافراً من مغادرة القطاع، في حين وصل إلى القطاع 1.738 مسافراً عالقاً من الجانب المصري، وذلك حسب الاحصائيات الصادرة عن الهيئة العامة للمعابر والحدود في غزة. وما زال آلاف المواطنين المسجلين للسفر بكشوفات وزارة الداخلية غير قادرين على السفر بحسب هيئة المعابر والحدود في غزة.

ويعاني المسافرون العائدين إلى قطاع غزة من إجراءات التفتيش التي تقوم بها السلطات المصرية، والتي تتسم بكونها طويلة ومتكررة وغير مبررة. وتتسب هذه الإجراءات في إطالة مدة رحلة العودة من القاهرة إلى معبر رفح لعدة أيام، يبيت فيها المسافرون في السيارات والاستراحات العامة، بعد أن كانت تستغرق أقل من 6 ساعات.

هذا المشروع بدعم من
الاتحاد الأوروبي

"تم اصدار هذه النشرة بدعم من الاتحاد الأوروبي. ان محتويات هذه النشرة هي من مسؤولية المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ولا تعكس بأي شكل من الاشكال وجهة نظر الاتحاد الأوروبي. "